(نظام LMD بين التنظير والتطبيق ودوره في تنمية الطالب الجزائري)

أ/ أمال بن سعدة

أ/ حنان بن سعدة

جامعة الأغواط

ملخص الدراسة: مما لا شك فيه أن الجزائر تبنت إستراتجية إصلاحية جديدة مستلهمة من تجارب غربية وأنجلو سكسونية تحديدا ممثلة في منظومة التعليم العالي الجديدة (LMD) (لسانس، ماستر، دكتوراه) حيث أريد بهذه الإستراتيجية من الناحية النظرية الانفتاح على المحيط الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والقيمي الجزائري بكل مكوناته، وأريد لمخرجات هذا النظام الانفتاح على المنظومات العالمية باعتماد معايير الجودة في الجامعة من خلال ربط هذه المؤسسة بالمؤسسات الاقتصادية.

إن هذا النموذج من الإصلاح إصطدم بواقع الجامعة الجزائرية مباشرة عند البدء في تطبيقه وكان ذلك واضحا في الفجوة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية، فخلق هذا الوضع اضطرابا على مستوى كل عناصر العملية التكوينية الجامعية إذ تباينت أوجه النظر بين مؤيد ومعارض لهذا النظام، ونتج عنه ما يشبه الفوضى الفكرية لدى الأسرة الجامعية وتخوف ملحوظ من مستقبل هذه التجربة في ظل تدهور المعرفة في سلم القيم في المجتمع حيث أصبح ملاحظ تغليب السياسي على العلمي، ونتيجة لمعايشتنا لوضعية الجامعة الجزائرية بوجه عام أردنا من خلال هذا البحث معالجة سياسة التعليم العالي في الجزائر للوصول لمدى مساهمة التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية وهذا من خلال دراسة نقدية لنظام LMD على المستوى النظري والتطبيقي لنبين مدى ملاءمة البيئة الجامعية لتبني هذا النظام ومدى تحقيقه لأهدافه النظرية في إطار السعي نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، لذلك فالتعرف على هذه التجربة الأولية الجزائرية في نظامLMD لن يكون إلا بالتطرق لأهم العراقيل التي تقف أمام إمكانيات الدولة المسخرة لتطبيق هذا النظام.وهذا ما سنحاول طرحه في عناصر البحث المتناولة.

كلمات مفتاحية: التنظير ، التطبيق ،نظام LMD ، الطالب الجزائري

Study summary :

There is no doubt that Algeria adopted a new reform strategy, inspired by Western experiences and Anglo-Saxon specifically represented in the new higher education system LMD)) (for Sanz, Master, PhD) where I want this strategy theoretically opening up to the social environment, economic, cultural and moral Algerian each its components, and I want to output the system open to international systems adoption of quality standards at the university by connecting this institution and economic institutions.

This model of reform Collide by Algerian university directly when you start to apply it and that was evident in the gap between theory procedures and applied practices, Creating this disorder on the level of each process formative academic elements of the situation as the varied aspects of matter between supporters and opponents of this system, resulting in what looks like chaos intellectual among the academic community noticeably apprehensive of the future of this experience in the light of the deteriorating knowledge in him the values in the community where he became observant political giving priority to science, and as a result Amaaeshetna the status of the Algerian League in general we want through this research to address higher education policy in Algeria to reach the extent of the contribution of configuration university to upgrade scientific knowledge and this through the critical study of the system LMD on the theoretical and practical level to demonstrate the suitability of the university environment for the adoption of this system and how to achieve theoretical objectives in the pursuit towards the application of TQM in the Algerian university administration, so Identifying this Algerian initial experience in the LMD system It will not only be addressing the most important obstacles to the farcical state possibilities to apply this Alnzam.ohma what we will try to put in the search elements intake.

مقدمة:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الإستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور، والتعليم العالي يساهم في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس وتطبيق مناهج المعرفة في حل مشكلات المجتمع من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف جديدة.

من هذا المنظور تسعى الجامعة خاصة في البلدان المتقدمة لضمان جودة التكوين وتأمين شروط الارتقاء به باستمرار إلى مستوى العالمية استجابة للمتغيرات العلمية الحاصلة لذلك أصبح قطاع التعليم العالي يشكل مصدر تموين هام على مختلف الأصعدة ،حيث عمل على التكفل الجاد بالمواهب باستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص على ضرورة تكوين إطارات بقدرات مواكبة لعصر الرقمنة مع بروز النظام الدولي الجديد، حيث يسعى القائمون على مجال تطوير الأبحاث إلى الاهتمام بنوعية المنتج التعليمي على حساب الكم مما استدعى إعادة النظر في بنية المنظومة الجامعية بوجه عام (معارف، مناهج، أهداف ...) وذلك بتبني معايير الجودة الصادرة عن المنظمات والهيئات المعنية بالاعتماد الأكاديمي وتخصيص جزء كبير من موارد الجامعة لتأسيس أنظمة الجودة والاستعانة بالخبراء لنشر هذه الثقافة ومبادئها لدى الأساتذة والمسيرين والإداريين وكل الأطراف الفعالة على مستوى مراحل عملية التكوين من أجل تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم العلمية والمهنية.

الاشكالية:

من المعروف أن ما جاء به نظام L.M.D من مستجدات تتماشى و العصر الجديد التي فرضت على الجامعة العربية ضرورة التخلص من تلك الممارسات التقليدية التي ميزتها لسنوات طويلة، هذه الممارسات حاولت الجامعات العربية تطويرها بتوفير بنية تحتية متطورة من شبكة اتصالات ومعلومات، وذلك بإنشاء كليات ومعاهد جامعية جديدة تشمل فروع وتخصصات وعلوم جديدة يتطلبها سوق العمل أي ربط الجامعات بمؤسسات الإنتاج والخدمات، والاهتمام بالنواحي العملية في مناهج التكوين الجامعي لإحداث نقلة نوعية تساعد الطالب في بلورة شخصيته ورفع إمكانياته وكفاءته العلمية والعملية وربطها بمتطلبات التنمية الاجتماعية ،الثقافية، السياسية وهذا في إطار التفاعل القائم بين الطالب الجامعي وسوق العمل، كما سعت الجامعات إلى التعاون على مختلف المستويات المحلية والعالمية من أجل تبادل الخبرات عن طريق إجراء عدة مشاريع منها ما تعلق بالملتقيات المحلية والعالمية ومنها ما تعلق بتجارب الإصلاح والتجديد التي شهدتها بعض الجامعات.

ومنه تتبادر لدينا التساؤلات التالية:

ما و اقع تطبيق نظام ل م د في الجز ائر؟

وهل لتطبيق هذا النظام في الجامعة الجز ائرية يساعد على تنمية الطالب الجز ائري؟

وفي نفس الوقت هل يتو افق هذا النظام ومتطلبات سوق العمل؟

أولا : تحديد المفاهيم

مفهوم نظام ل م د :

يعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية (ل م د) تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية وتتمثل في : ل تعني ليسانس أما م تعني ماستر و د تعني دكتوراه (وزارة التعليم العالي والبحث العملي ملف إصلاح التعليم العالي، 2004 ،ص 03).

إن نظام LMDهو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه كل الدول الحريصة على نموها الاقتصادي، وهذا ما فعلته الدول الأوروبية وفق برنامج بولون الذي كان تكملة لبرنامج ايراسموس ماندوس هذا الأخير ظهر في 1987 يسمح لثلاث جامعات أوروبية بالإتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر.

البرنامج يقترح شهادات ماستر ذات نوعية دولية جيدة هدفها جذب طلاب المعمورة نحو جامعات أوربية وتقدم وفق هذا البرنامج منحا دراسية لطلاب العالم الثالث وكذلك للطلبة الأوربيين الراغبين في الدراسة خارج أوربا وهذا لنشر القيم والثقافات.

إن شهادة نظام ل م د هي شهادة معترف بها في كل أقطار العالم شهادة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه لها صدى عالمي لأن ل م د في ما يخص هيكله أو برامجه متطابق في كل الدول ومن مبادئه :

الرسملة :

الرسملة تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويلكم من مؤسسة لأخرى، و تمكنكم من تحويل رصيدكم عندما تغادرون مؤسستكم الأصلية.

الحركية :

الحركية(mobilité) تمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

الوضوحية:

الوضوحية(lisibilité) تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات الأ ل م د في إطار التشغيل(منشوارت جامعية ، 2008 ، ص 1) .

ثانيا : المقاربة النظرية:

هناك العديد من النظريات التي تناولت هذا الجانب من المواضيع ولكن سنتناول وبالتحديد أقرب نظرية ألا وهي " **نظرية التحديث** ":

اعتمدت هذه النظرية على نقل تجربة الدول المتقدمة كنموذج للدول النامية، وهذا من خلال دراسة العلاقة المتبادلة والعوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية، وأهم عامل اعتمدت عليه **"التعليم"** حيث قامت بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية من خلال الإشارة إلى مدى أهمية دور المؤسسات الإجتماعية التعليمية التي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها بالدول النامية، وانطلقت من الأسرة باعتبارها المسؤولة الأولى عن التنشئة إلا أن تعقد المجتمع وأُعطى المؤسسة التعليمية "الجامعة" الأهمية القصوى في عملية تنمية المجتمعات بإعداد كوادر بشرية مؤهلة علميا وعمليا ولهذا ظهرت تحليلات أصحاب هذا الاتجاه كإحدى الإسهامات السوسيولوجية التي تبني مسار عمليات التطور في المجتمع خاصة في دول العالم الثالث، فنجد أعمال **دايفيد ماكيلاند** الذي اهتم بعلم النفس الاجتماعي حيث ركز على بعض المتغيرات السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية ومدى تأثيرها في إحداث التنمية، إذ حاول قياس معدلات توجه الأبحاث في المجتمع ومدى تأثيرها على عملية التنمية، ولقد شاركه في الرأي العديد من علماء نظرية التحديث أمثال **ليرنر وهيجن** وهذا فيما يتعلق بنقل نماذج الشخصية الفردية في الدول المتقدمة والقائمة على تحقيق التقدم والرغبة في التحديث، حيث أكدت أنه بتوفر هذه الشخصية بنسب عالية تتحقق التنمية بدرجة أعلى لتفسر من خلالها بوضوح سبب تقدم هذه الدول عن غيرها لذلك ركزت هذه النظرية على ضرورة نقل الثقافة الموجودة بالمجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات الأخرى وهي متمثلة في متغيرات سيكولوجية مثل: الإنجاز-الدافعية (عبد الله محمد عبد الرحمان،1991،ص:183)

ثالثا : و اقع تطبيق نظام ل م د في الجز ائر

تعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق محتويات المناهج الجامعية مع خصائص الشغل في السوق المحلي، و هذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة و المكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق الشغل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، و عند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة و جودة و لا يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة و بشكل ملح إلى إعادة النظر في هذه المناهج و تطويرها بما يتناسب من احتياجات سوق الشغل في الجزائر و بما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، و لا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربويا و علميا و مهنيا بالشكل المناسب.

إن هذا النموذج من الإصلاح إصطدم بواقع الجامعة الجزائرية مباشرة عند البدء في تطبيقه وكان ذلك واضحا في الفجوة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية، فخلق هذا الوضع اضطرابات على مستوى كل عناصر العملية التكوينية الجامعية إذ تباينت أوجه النظر بين مؤيد ومعارض لهذا النظام، ونتج عنه ما يشبه الفوضى الفكرية لدى الأسرة الجامعية وتخوف ملحوظ من مستقبل هذه التجربة في ظل تدهور المعرفة في سلم القيم في المجتمع حيث أصبح ملاحظ تغليب السياسي على العلمي، ونتيجة لمعايشتنا لوضعية الجامعة الجزائرية بوجه عام ووضعية الجامعات الجزائرية بالخصوص، أردنا من خلال هذه المداخلة معالجة سياسة التعليم العالي في الجزائر للوصول لمدى مساهمة التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية على المستوى النظري والتطبيقي عن طريق تطبيق نظام LMD.

لذلك يهدف إصلاح النظام الجامعي الجديد المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا .

ومن جهة أخرى يرمي إلى إحداث انسجام محكم في المسارات الجامعية مع التسهيل في مقارنة الإجراءات ومحتويات التكوين على المستوى الوطني والدولي .

فلقد انخرطت الجزائر منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 تم تسطير هدف إستراتيجي للمرحلة [2004- 2013] يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة القديمة (شهادة النظام الكلاسيكي ، تستمر الجامعة في تقديمها وقد اختيرت في سبتمبر 2004 عشرة مؤسسات لتكون قيادية في تطبيق نظام LMD ، وأما الآن فقد تم تعميمه على كافة المؤسسات الجامعية الجزائرية .

تتمحور الهيكلة الجديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه . وتهدف إلي تحسين نوعية التكوين الجامعي وجعله يتلائم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وإعطاء دور كبير للطلبة في هذا النظام من خلال تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم وتثمين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم وتثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها واقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية، مع ضرورة انفتاح الجامعة والتكوين علي الخارج .(موقع أنترنيت)

سعت الإصلاحات إلي الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والاستجابة لمختلف متطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني وذلك علي مستوي الليسانس الماستر، فالمسار الأكاديمي هو الذي يسمح للطّالب بالدّخول المباشر في دراسات أكثر طولا وأكثر تخصّصا، أي في مستوى الماستر أو الدّكتوراه، أما المسار المهني فهو الذي يتيح للطّالب بالدّخول المباشر في عالم الشغل، أي على مستوى الليسانس أو الماستر.

رابعا : أهداف نظام ل م د في الجامعة الجزائرية

-تصحيح السلبيات التي يعاني منها نظام التعليم العالي لتحسين نوعية التكوين وتكييفه مع المهن الجديدة عن طريق إعداد طالب يسعى لتطوير ذاته بترقية معرفته.

-تكييف نظام التعليم العالي الجزائري مع المعايير العالمية لتصبح الجامعة الجزائرية قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على المستوى الجهوي والدولي.

-ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا و تحقيق تأثير متبادل بين الجامعة والمحيط الإجتماعي والإقتصادي عن طريق ربطها بسوق العمل والاستجابة لمختلف متطلبات المجتمع.

-تفتيح الجامعة على العالم الخارجي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجياو تشجيع وتنويع التعاون الدولي وفق الأشكال المتأتية.

-تحسين ظروف استقبال ومراقبة الطلبة وتسهيل حركتهم بين الجامعات الجزائرية والدولية.

-تطور مناهج التقييم حيث أنها تضاعف المراقبة المستمرة للطالب مع اختباره.

خامسا : وظائف التكوين الجامعي في ظل تطبيق نظام ل م د

سوف نحاول الإلمام بوظائف التكوين الجامعي في ما يلي:

وظائف إنمائية تكوينية:

إن التعليم العالي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم العالي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية . (علي غربي وآخرون، 2002، ص218).

وإذا ألقينا الضوء على وظيفة التعليم العالي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في:

-بناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعل منه فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.

-تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه بتحضير الطالب على الارتياد إلى المكتبات، وحضور المسابقات الفكرية وممارسة النشاطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة، واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم و تنميتهم وتنمية قدراتهم . (علي بن محمد تويحري،1995 ، ص70).

-جعل جميع برامج وخدمات التعليم العالي تعمل على تكوين القدرات الشخصية والعلمية التي سماتها الأساسية الدقة، النزاهة، الموضوعية والتنظيم، كاتجاهات إيجابية ومحركات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع (سعيد محمد الحفار ،1995 ، ص193) .

وظيفة إرشادية توجيهية:

يحتاج الطالب إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناءا و كذلك لمعرفة مختلف حاجاته، و طرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التكوين الجامعي في توجيهه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح من أهم الوظائف وإنجاحها على الإطلاق.

فالتكوين الجامعي بصفته هذه يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب. (محمد قاسم عبد الله، 1994 ، ص196).

ومن هنا يأتي دور التوجيه التعليمي الذي يهدف إلى تعريف الطلاب بقدراتهم وما يتناسب مع هذه الإمكانيات من تعليم ومن أجل ذلك على التكوين الجامعي أن يكون على دراية تامة بالاختلافات بين الطلاب من حيث المستوى والمؤهلات كما يجب أن يهتم لمعرفة الفروق الموجودة في الطالب نفسه ليتمكن الأخصائي أو الموجه من توجيهه في المجال الذي يمكنه فيه استغلال نواحي قوته وهذا لن يتحقق إلا بتنظيم حملات إعلامية إرشادية تساعده في الاختيار. (صباح سعيد أحمد وآخرون،1998، ص58) .

الإعداد الأمثل للمهارات المختصة:

حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل (منصور أحمد منصور ، 1975 ، ص79).

، حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

البحث العلمي و تطويره:

على التكوين الجامعي تنمية و تطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتكوين الجامعي لاستمراره و تطويره ضمانا لتأدية وظائفه و تحقيق أهدافه و تكوين الإطارات و تهيئتهم للإطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية (مصطفى زايد ، 1986 .، ص49).

سادساً: مدى نجاعة نظام L.M.D أو فشله في الجامعات الجزائرية :

"الحكم على هذا النظام بالنجاح او بالفشل يعد كلام سابق لأوانه" وهذا ما قيل من قبل مجموعة من الباحثين أمثال: **مولود قاسم نايت بلقاسم بالباز** الذين قاموا بتسليط الضوء على تجربة أقسام اللغات الأجنبية في المجال من خلال عرض و تقييم هذه التجربة للوقوف على النتائج المحققة ومن ثم الخروج بتوصيات تساهم في تطوير نظام ل.م.د و نجاحه.

والملاحظ أن الأساتذة الباحثين أجمعوا على ان الحكم على هذا النظام بالنجاح أو بالفشل يعد كلام سابق لأوانه. فحسب الأساتذة فإن النظام الجديد لم يأت من أجل إلغاء النظام الكلاسيكي بل جاء لتقوية نقاط الضعف فيه، وركزوا على صعوبة التغيير من النظام القديم الكلاسيكي إلى النظام الجديد " ل م د"، والتي هي أهم التحديات و العقبات فالخروج عن المألوف أمر مستهجن مهما كان نافعا، حيث أن النظام القديم مازال مرسخا في أذهان الطلبة و الأساتذة مما يعيق فعلا تجسيد "ل م د" كما قدم المتدخلون مجموعة

ملاحظات حول طرائق تطبيق هذا النظام ومن أهم ما أوصى به هؤلاء هو ضرورة إحاطة هذا النظام بإستراتيجية اتصال فعالة، ترفع اللبس وتزيل الغموض في كل الجوانب، مع ضرورة تغيير ذهنية وطريقة الأستاذ ، كما ركز المتدخلون كذلك على ضرورة تنويع وتكثيف وسائل التعليم مع الحرص على إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، واعتماد طرائق بيداغوجية تتمحور على دور المتعلم، بحيث يكون الطالب عنصرا فاعلا في العملية التعليمية، كما وجب حسبهم دعم كل ما يحفز على التغيير من النظام القديم إلى النظام الجديد ، و تفعيل نظام المرافقة البيداغوجية، وبخصوص تطبيق هذا النظام في مجال اللغة الإنجليزية، حيث أوصو من خلال أمالهم العلمية بأن يكونوا على وعي تام بالربط بين تدريس اللغة وتدريس الثقافة العالمية وليست ثقافة الدول الناطقة بالإنجليزية، و أكدو كذلك بان نجاح هذا النظام مرهون في جزء كبير بذهنية الأستاذ والطالب والوعي بإيجابياته ومصداقيته.

و من بين الأعمال المقدمة نشير إلى دراسة قدمها أستاذ من جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس والتي وزع خلالها على طلبة السنوات الثلاث للنظام الجديد استمارة تبحث في مدى فعالية هذا النظام و رأى حوالي 53 بالمائة من الطلبة رؤية إيجابية للنظام، فيما كانت نسبة 19 بالمئة ذات نظرة سلبية، ولم يحدد رأيه حوالي 28 بالمئة، ورأى الأستاذ بان الدفعة الأولى كانت إيجابية.(موقع انترنت)

خاتمة:

وفي الأخير نستطيع القول بان مستقبل الأمم والمجتمعات وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي وقدرتهم على الاندماج في سيرورة العولمة والاستفادة منها يعتمد بالدرجة الأولى على مستواهم العلمي والمعرفي، ومن هنا جاء الاهتمام بقطاع التعليم العالي الذي يساهم في تكوين وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا، وحرصا على فعالية الوظيفة التكوينية لهذا القطاع فقد أصبح الإصلاح حتمية ضرورية لإحداث التغيرات النوعية في المحيط الجامعي، والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات تسعى في بحثها المستمر عن الجودة إلى إعادة تصحيح مسارها التكويني الحالي في المدى القصير واعادة تموقع صارم في المدى الطويل، وهذا التصحيح كان بتبنيها نظام عالمي يحمل في طياته تطلعات كبرى في إطار نظام العولمة وهو نظام التعليم "ل م د" الذي نشأ في الدول الأنجلوساكسونية لدواعي تحسين نوعية وجودة التعليم العالي لمواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة الاجتماعية والاقتصادية للجامعة الجزائرية، وقد لمسنا من خلال هذه الدراسة فجوة كبيرة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية لهذه الهيكلة الجديدة التي عرفت فترة إعداد محدودة جدا تكاد لا تذكر، وهذا أدى إلى إدخال هذا الإصلاح دون القيام بعملية تقويم فعلي للنظام الحالي يقف عند السلبيات ليحد منها والإيجابيات ليدعمها.

قائمة المراجع :

سعيد محمد الحفار، **دور المعرفة الكاملة والحوار في بناء فكر الشباب**، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، 1995، العدد114 .

صباح سعيد أحمد وآخرون، **التوجيه المهني، اختيار وإعداد الأفراد للعمل**، مجلة التربية،اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد125 ،1998.

عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الإجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب. ط، 1991

علي بن محمد تويحري، **الأنظمة الثقافية وتنمية الابتكار**، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر ، العدد 09، 1995.

علي غربي وآخرون، **تنمية الموارد البشرية**، دار الهدى، الجزائر،ب ط، 2002 .

منصور أحمد منصور، **القوى العاملة بين النظرية والتطبيق**، وكالة المطبوعات، الكويت، ب ط،1975

منشو ا رت جامعية، اصلاح التعليم العالي LMd، أهمية تقيم المرحلة، مجلة رسالة الجامعة، جامعة عنابة،الجزائر ، العدد 18 ، 2008 .

محمد قاسم عبد الله، **نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته**، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة للعلوم ، قطر ، ، ، العدد117 ، 1994 .

مصطفى زايد، **التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط،1986 .

موقع أنترنيت :http://www.univ-setif2.dz 2016/11/9 09:00

http://www.univ-setif.dz/ 2016/11/09 22:00

وزارة التعليم العالي والبحث العملي ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2004 .